

نحو دولة فلسطينية مستقلة: دعوة إسكتلندية إلى الحراك

إسرائيل/فلسطين: الحقوق المتساوية

من مدينة إدنبره، ومن الجامعة المحلية لآرثر بلفور، نُقِرُ بالمسؤوليات التاريخية لبريطانيا في الأراضي المقدسة، من قبل وعد بلفور وطيلة فترة الانتداب البريطاني وحتى يومنا هذا. لقد كانت غزة ولا زالت جزءاً لا يتجزأ من فلسطين وستبقى دائماً كذلك. إن مسؤولية بريطانيا في الماضي عن الظلم الواقع في الوقت الحاضر تتطلب انخراطاً بريطانياً في العمل بسرعة عاجلة لتحقيق مستقبل أفضل.

لقد مارس الشعب اليهودي في الأراضي المقدسة حقه في تقرير المصير منذ أكثر من 70 عاماً. ولم يزل الشعب الفلسطيني محروماً من هذا الحق المقدس، حتى يومنا هذا. هذا هو الظلم الذي يجب أن ينتهي.

ينصب تركيزنا هنا على دور اسكتلندا في التأثير على بريطانيا ككل حكومتها ومجتمعها المدني للعمل من أجل تحقيق المساواة الحقيقية. وسياسة مبنية على القيم العالمية التي ساعدت بريطانيا في وضعها في القانون الدولي.

إن الفلسطينيين والإسرائيليين ملزمون بتقاسم الأراضي المقدسة إلى الأبد. فاللامساواة لا تجلب الأمن والسلامة والرفاهية. لكن كيف يُمكن الانتقال إلى التعايش السلمي، إلى المصالحة؟ ليس بوسع الشعبين حل هذه القضية، وهما يعملان بمفردهما. لذلك، يجب علينا المساعدة، لمصلحتهما. الرئيس ترامب عقبة وليس مصدراً للمساعدة والعون.

لقد سمعنا اليوم باحتلال قمعي مُجرّد من الصفات الإنسانية وسمعنا بحالات وفاة عنيفة وجراح وإصابات وصدمات. والصواريخ تزيد فقط من الخوف وانعدام الثقة اللذين ينتابان الجانبين. هناك حاجة الآن إلى تغيير حاسم على الأرض.

لذلك، نحن ندعو إلى اتخاذ ستة إجراءات:

- أولاً، إنهاء إغلاق قطاع غزة. لقد أدت اثنتا عشرة سنة من الحصار إلى تدمير حياة الناس، وزيادة الاعتماد على المساعدات، وحطمت الآمال، خاصة بين الشباب؛
- ثانياً، تمتع جميع المؤمنين اليهود والمسلمون والمسيحيون بحرية حقيقية لممارسة العبادة في المواقع المقدسة في مدينة القدس، التي يجب أن تكون العاصمة المشتركة للدولتين؛
- ثالثاً، احترام سيادة القانون المتمثلة في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وآخرها القرار رقم 2334 الذي يدين المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في المناطق الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في عام 1967، ويدعو جميع الدول إلى التمييز بينها وبين أراضي دولة إسرائيل؛
- رابعاً، المساءلة والمحاسبة الجادة لمن ينتهك القانون الدولي؛
- خامساً، اعتراف الحكومة البريطانية والشركاء الأوروبيين بدولة فلسطين إلى جانب إسرائيل؛
- سادساً، التزام الحكومة البريطانية بالدفاع عن الحقوق الأساسية لكلا الشعبين، بما فيها حقهما في الأمن. ومن بين تلك الحقوق الحق في حرية حركة الأشخاص والبضائع بين غزة والضفة الغربية، وبين فلسطين والعالم.

إننا نسعى إلى مستقبل من الحقوق المتساوية والأمن والتعايش السلمي بين مواطني إسرائيل وفلسطين في دولتين على طول الخط الأخضر قبل 1967. ونحن ندعم جميع من يرى هذه الحصيلة كحصيلة عادلة من كلا الطرفين على جانبي ذلك الخط.

إننا نحث مُمثلينا المُنتخبين على الالتفات إلينا والانتباه لنا. وأعضاء البرلمان الإسكتلندي وأعضاء البرلمان البريطاني الموجودون معنا اليوم سوف يضمنون أن نداءنا سوف يُسمع في إدنبره ولندن.

إدنبره ، بريطانيا

17 مارس/آذار 2019